

1. استعمالات التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل، واتخاذ القرارات ذات الصلة بها. هذا ويمكن

استعمال التحليل المالي لأغراض متعددة أهمها:

أ. **التحليل الائتماني**: يقوم بهذا التحليل المقرض بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، والإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

ب. **التحليل الاستثماري**: أن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة تبيئاتهم وكفاية عوائدها. كما لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و التبيئات في مختلف المجالات.

ج. **تحليل الاندماج والشراء**: ينتج عن هذا الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، وفي حالة رغبة مؤسسة شراء أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدم القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبايع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

ح. **تحليل تقييم الأداء**: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو. وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. والجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين، والمقترضين.

خ. **التخطيط**: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع الاسترشاد بالأداء السابق لها. وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

د. **الرقابة المالية**: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس

الموضوعة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

د. مداخل أخرى للتحليل المالي: بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها سابقا برزت حديثا مداخل أخرى

يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات؛
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- تحليل نوعية الأرباح؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (Swot).

2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

يثر التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تهم مصالحها عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها فالغرض من التحليل يمكننا من تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي في :

الجهات المعنية	الأغراض المراد تحقيقها
إدارة المؤسسة	قياس سيولة وربحية المؤسسة؛ تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها؛ اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها؛ معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.
المستثمرون	قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل باحتساب القوة الإيرادية للمؤسسة؛ معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي؛ تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.
المقرضون	كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل.
الجهات الرسمية	تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

<ul style="list-style-type: none"> - احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة؛ - التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها؛ - متابعة نمو وتطور المؤسسات وخاصة الصناعية منها. 	
<p>هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.</p>	<p>مكاتب الخبرة المالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛ - مراقبة ومتابعة الأحوال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛ - تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي تمثل شراء أسهمها أفضل استثمار. 	<p>الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية</p>

3. وظيفة المحلل المالي : يقوم المحلل المالي بوظيفتين رئيسيتين هما:

الوظيفة الفنية : تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضياً؛
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة؛
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع .

الوظيفة التفسيرية : تتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول

والتوصيات لهذه النتائج .وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي:

- الشكل القانوني للمؤسسة؛
- طبيعة النشاط الذي تزاوله؛
- مركز المؤسسة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له .

4. أدوات التحليل المالي:

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة نوع المعلومات

المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها .والأنواع التالية تشكل أساس التحليل المالي الحديث وهي تكمل بعضها

البعض.

أ. **التحليل الرأسي**: ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات. يساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة لكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز النسبي.

ب. **التحليل الأفقي**: ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وهكذا فإن هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت. كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة مبيعاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

ج. **المركز النسبي**: يسميه البعض قياسا بالمكان ويتم عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة وعندها يمكن للإدارة:

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها؛
- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف..

. البيانات المستعملة في التحليل المالي:

تعتبر بيانات القوائم المالية بمثابة المدخلات الرئيسية في عملية التحليل المالي لذا وجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها:

- الدلالة**: يجب أن تظهر القوائم المالية كل البيانات الهامة والتي قد تؤثر في قرار مستخدميها ؛
- القابلية للفهم**: أي بإمكان المطلع الذي لديه مبادئ أولية فهم محتوى هذه القوائم ؛
- المصدقية**: ألا تظهر إلا البيانات التي يراها المسير صحيحة وتعبر بصدق عن وضعية المؤسسة ؛
- القابلية للمقارنة**: أي أتمت وفر للقدرة على مقارنتها زمنيا ومع قوائم أخرى من خلال تطبيق نفس أساليب وطرق التقييم ؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المنطق المالي**: أن تظهر كل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى وأن لم تكن مالكها قانونا.